تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية*

إجلال راتب العقيلى*

مقدمـــة

لقد تناولت الدراسة الموضوع فى أربعة فصول غير المقدمة التى تتضمن التعريف بأهمية الموضوع وأهداف الدراسة والمتمثلة فى :

١- دراسة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية فى اطار المفاضلة ما بينها لتوسيع نطاق الاتفاقية الهامة فى مجال التجارة السلعية ليشمل التركيز على تطور حركة التجارة البينية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) .

٢- دراسة معوقات التجارة البينية واقتراحات الحل ، من خلال دراسة القوائم السلبية التى تعترض دخول السلع الزراعية المصرية بصفة خاصة الى بعض الدول العربية ، ايضا بحث قواعد المنشأ ومشكلة المواصفات للسلع من أجل توحيد المواصفات القياسية فى البلدين طرفى الاتفاقية لتسهيل اجراءات الافراج عن السلع .

٣- دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية لتقييم موقف مصر من الاتفاقيات المختارة من حيث ماذا تقدم الاتفاقيات من مكاسب اقتصادية للدولتين خاصة وأن الدولتين مرتبطتين باتفاقيات مماثلة مع بعض الأطراف الأخرى داخل اقليم الشرق الأوسط وخارجه، وهل الاتفاقيات المختارة تؤدى الى تعظيم الاستفادة من المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض معها ،بالإضافة الى منهجية البحث التى اعتمدت على المنهج الوصفى التحليلى وبالاستعانة بالتحليل الاحصائى للبيانات المتاحة فقد تم قياس :

١- الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage

٢- قيمة مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index

٣- تقدير مؤشر التوافق التجارى Trade Compatibility Index لتقدير مدى توافق صادرات الدولة " a" مع واردات الدولة " b " من السلعة " j "

يعتبر الفصل الأول مدخلا نظريا للموضوع يتضمن التحرك المعاصر للدبلوماسية المصرية والذى يدور فى إطار المحاور التالية :

---

* قام باعداد هذه الدراسة فريق البحث المكون من :أ.د. اجلال راتب -الباحث الرئيسى ،د. نجلاء علام ،والمعاونون أ. فاطمة خميس الحملاوى ، أ.احمد رشاد الشربينى، ومن خارج المعهد كلا من :أ. نبيل الشيمى ،د. نيفين حسين شمت.سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٩٨ – اغسطس ٢٠٠٧.

١- تعزيز دمج الاقتصاد المصرى في الاقتصاد العالمى ، وذلك من خلال تعميق تعامله مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، وحسن استثمار اتفاقات التعاون المبرمة بين مصر وغيرها من الدول والتكتلات الاقتصادية .

٢- تفعيل دور البنية المؤسسية وعلى رأسها المجلس الاعلى للتصدير والذي يقوم بوضع الخطط والسياسات والبرامج التى تهدف الى تنمية الصادرات . ٣- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية بإحداث نقلة جوهرية ترتكز على مفهوم الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية والاعتماد على تفاعل كافة آليات السوق من أجل اختيار الأصلح .

كما تعرض لدوائر التعاون المصرى المختلفة متمثلا فى :

أ - التعاون العربى

ب- التعاون الافريقى

وتضمن الفصل الأول فى عجالة الشروط الواجب توافرها لامكانية استفادة الدول العربية من فوائد الاندماج والتعاون الدولى ، من خلال التعريف بالمكاسب الاستاتيكية المتمثلة فى الاثار المحتملة لخلق التجارة، كذلك الآثار السلبية المتمثلة فى تحويل التجارة، مع بيان الشروط التى تحدد قدرة هذه الدول على الاستفادة من هذه الاتفاقيات مثل :

١- تشابه او تنافس هياكل الانتاج ، فكلما كانت هياكل الإنتاج متشابهة ، كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الانشائى وقل احتمال حدوث الأثر التحويلى والعكس صحيح .

- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركى ، فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع اندماجها اقليمياً مرتفعة ، كلما زادت احتمالات تحقق الأثر الإنشائى وقلت احتمالات الأثر التحويلى للتجارة اثر الغاء هذه التعريفة .

- مستوى التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى بعد قيام الاتحاد الجمركى ، فكلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجى كلما قل احتمال تحقق الأثر التحويلى، وبالتالى فمن الأفضل ان تسعى الدول التى تدخل هذه الاتفاقيات الى خفض المستويات العامة لرسومها الجمركية تجاه كافة الأطراف .

كما أوضح هذا الفصل المكاسب الديناميكية والتى تختص بالآثار المحتملة لتعاون الاقليمى على كل من النمو والاستثمار فى الأجل الطويل .

أما الجزء الثانى من الفصل الأول فقد تم فيه استعراض الاتفاقيات التجارية الثنائية من عدة محاور:

١- عناصر اتفاقات التجارة

- مدة الاتفاق سنة واحدة عادة مع امكان التجديد تلقائياً بموافقة الطرفين .

- يتضمن الاتفاق قائمتين احدهما بالصادرات والأخرى بالواردات التى تدخل في نطاق المبادلة ، وقد يتفق الطرفان على حجم الكميات أو القيم المستهدف تبادلها خلال فترة الاتفاق مع إمكانية وجود شرط إلزامى بضرورة الوفاء بالكميات أو القيم المحددة فى الاتفاق .

- يتضمن الاتفاق طريقة مدة وكيفية تعديل القوائم المشتركة .

- يتضمن الاتفاق غالبا ما يجيز انشاء لجنة مشتركة من الدولتين تجتمع دورياً لمتابعة التنفيذ والنظر في اى مشاكل تعترض التنفيذ .

٢- الأسباب التي تدفع نحو تأليف ترتيبات تجارية اقليمية

من المعلوم أن بعض الدول قد تكون مدفوعة باعتبارات اقتصادية ، وقد يكون البعض مدفوعاً باعتبارات سياسية تتعلق بالأمن القومى، ولكن هناك فوائد من قيام اتفاقيات تجارية ، أو أى ترتيب تجارى / اقليمى وهى على النحو التالى :

- بناء الثقة
- توسيع نطاق التجارة
- زيادة عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة
- وسيلة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر

٣- معايير الدخول في اتفاقات تجارية

إن من أهم معايير الدخول في اتفاقات تجارية هو خلق مجال للمنتجات الوطنية للنفاذ الى الأسواق العالمية الى جانب تحقيق المزايا التى سبق الإشارة اليها ..

وقبل الدخول في المفاوضات تقوم الدول عادة بدراسة الأوضاع الاقتصادية في الدولة الأخرى فيما يتعلق بهياكل وطرق الإنتاج ، وهيكل الصادرات والواردات ، والرسوم والتعريفات السائدة ، ودرجة النمو الاقتصادى بين البلدين ، ومستويات التضخم .. وكل ما يولد قدرة تنافسية للدولة المقصودة بالاتفاقية على حساب المنتج الوطنى .

أيضا مستويات الإنتاجية في الهياكل الصناعية، وتكلفة الإنتاج ، وسياسات تحفيز الصادرات وتأثيرها على التنافسية ، ومستويات دعم المنتجات الوطنية ، وكذلك درجة الاكتفاء الذاتى التى تعكس انغلاق أو انفتاح الاقتصاد على العالم ...

والاتفاقات لا تتم بين يوم وليلة، وليست مجرد تصرف فردى أو نتيجة رد فعل، ولكن تتطلب عملية تفاوضية يقوم بها ممثلون للعديد من الجهات المعنية – تتطلب عملية التفاوض بهدف الوصول الى اتفاقيات أو معاهدات تجارية ان يكون لدى المفاوض المعلومات الخاصة بالطرف الأخر من حيث مكونات الاقتصاد القومى – التجارة الخارجية للدولة – أهم المنتجات القابلة للتصدير – حجم السوق وأهم الواردات – حجم السكان والتقسيم العمرى – التشريعات الجمركية السارية – الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل – اسعار السوق – منافذ التوزيع .....الخ

ثم على المفاوضين تحديد اهداف التفاوض مع وضع مجموعة من البدائل التى يمكن طرحها اذا اقتضت الحاجة ويمكن في هذه الحالة، وضع الحلول الممكنة للوصول الى الاتفاق أو المعاهدة .

ومن المحتم ان يكون المفاوض التجارى ملما بالقواعد المنظمة للتجارة العالمية، وعما اذا كانت الاتفاقات التى سيتم الوصول إليها متسقة مع الاتفاقات الدولية ولا تتعارض معها، خاصة إذا كان الطرفان من أعضاء منظمة التجارة العالمية وأيضا مدى الغنم والغرم الذي سيتحقق لبلده من جراء عقد الاتفاقية التجارية .

٤- اهمية المفاوض

يتولى التفاوض أشخاص طبيعيون مفوضون من قبل الدول التى يمثلونها ، ومن ثم فإنهم مسئولون عن كل تصرفاتهم ولذا يتعين ان يكونوا مزودين بالصلاحيات اللازمة . وعملية التفاوض قد تكون ايجابية أو سلبية، فاذا انتهت المفاوضات دون الوصول الى نتائج محددة، فإن كل ما حدث خلالها لا يلزم المفاوضين حتى لو كانت هناك مواقف مبدئية تمخضت عن الاجتماعات ،مع بيان مراحل التفاوض المختلفة :

١- مرحلة ما قبل التفاوض

٢- مرحلة التفاوض

٣- مرحلة ما بعد التفاوض

٤- التوقيع على الاتفاقية

كما يبين الفصل الأول أيضا أحكام الجات بشأن اتفاقيات التكامل الاقتصادية ، وأخيرا ينتهى هذا الفصل بسؤال :

٥- لماذا لجأت مصر الى عقد اتفاقيات التجارة

أما الفصل الثانى من الدراسة فيقوم بتقييم اتفاقيات التجارة الثنائية بين (مصر وكل من سوريا والمغرب وتركيا) :

أولا : فيما يتعلق بالاتفاقية بين مصر وسوريا والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩١/٢/١ تم بيان وتحليل حجم التبادل التجارى بين مصر وسوريا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، كما تم تقييم الأداء بعد الاتفاقية واتضح من خلاله :

١- أسفرت النتائج الإيجابية للاتفاقية الثنائية بين مصر وسوريا عن زيادة التبادل التجارى بين البلدين ، حيث اتجهت الصادرات المصرية الى سوريا للتزايد من ١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، ٢٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ حيث ارتفعت الصادرات من الأرز المبيض ، والأسمنت البورتلاند العادى والأبيض، والسلع الزراعية ، والسلع الصناعية بمعدلات نمو بلغت نحو ٣٠,٢٪ و ٤٢٩٥٪ و٤٢٨٪ و ٢٩,٥٪ ، وذلك عام ٢٠٠٥ بمقارنة بعام ٢٠٠٠ .

٢- تركزت الواردات المصرية من سوريا في الواردات من القمح التى شكلت حوالى ٢٦,٢٪ من إجمالي الواردات المصرية من سوريا ، وواردات الخيوط المغردة والغزول التى شكلت بدورها حوالى ٢٦,٧٪ من اجمالى الواردات المصرية من سوريا .

٣- تتمتع مصر بمزايا نسبية ظاهرية في خمس مجموعات سلعية هى : الملابس الجاهزة (٣,١) ، (٣,٠٢) ، المنسوجات (٢,٩٤) ، الأغذية الطازجة (٢,٦) والصناعات التحويلية الأساسية (١,٨٣) عام ٢٠٠٤ .

٤- تتمتع سوريا بميزة نسبية ظاهرية عام ٢٠٠٤ في ثلاث مجموعات سلعية هى :التعدين (٢,٦٢) ، الأغذية (٣,٤١) والمنسوجات (١,٢٣) .

٥- إن المجموعات السلعية التى يوجد بها تنافس بين الدولتين ليست كثيرة إذ تقتصر على الخضروات والفاكهة ، وألياف الغزل والنسيج ، والتعدين .

٦- يوضح مؤشر التماثل في الهيكل السلعى للصادرات بين مصر وسوريا خلال لفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) أن درجة التماثل بلغت ٢٩,٠٥٪ ، وهو غير مرتفع بصفة عامة ، مما يعنى ان الهياكل الإنتاجية لمصر وسوريا أكثر تكاملاً مما يشجع التبادل التجارى بين الأنشطة أو الصناعات .

ثانيا : وبالنسبة للاتفاقية بين مصر والمملكة المغربية والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٨/٥/٢٧ وبيان تحليل التبادل التجارى بين مصر والمغرب فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ كذلك تقييم أداء الاتفاقية يتضح أن :

١- بدأت الإتفاقية الثنائية بين مصر والمغرب تجنى ثمارها ، حيث ارتفع فائض الميزان التجارى المصرى مع المغرب من نحو ٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى حوالى ٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وبنسبة زيادة ١١٤٪ عن العام السابق (٢٠٠٤) حيث ارتفعت الصادرات بنسبة ١٠٠٪ والواردات بنسبة ٣٨٪ .

٢- تتمتع المغرب بميزة نسبية ظاهرية عام ٢٠٠٤ في خمس مجموعات سلعية هى :الملابس الجاهزة (٩,٦٣) ، الأغذية الطازجة (٣,٩٩) ، المنتجات الجلدية (٢,١) ، الأجهزة الإلكترونية (١,٦٤) والمواد الغذائية المصنعة (١,٥٢) .

٣-ان المجموعات السلعية التى سوف تواجه منافسة شديدة بين البلدين تقتصر على الملابس الجاهزة ، والفواكه والخضروات . مع ملاحظة تمتع المغرب بميزة نسبية عالية في مجال صناعة الملابس الجاهزة .

٤- يتميز مؤشر التماثل للصادرات بين مصر والمغرب خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) بالإنخفاض (٢٤,٦٤٪) ، مما يعنى ان الهياكل الانتاجية بين مصر والمغرب أكثر تكاملاً .

ثالثا: أما فيما يتعلق بالاتفاقية الثنائية بين مصر وتركيا والتى دخلت حيز التنفيذ فى فبراير ٢٠٠٧ ، توصلت الدراسة بعد تقييم أداء الاتفاقية وبيان تحليل التبادل التجارى بين مصر وتركيا فى الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) الى ما يلى :

١- وبدراسة وتقييم الأداء الإقتصادى والتجاري بين مصر وتركيا بعد التوقيع على الاتفاقية الثنائية بين البلدين في ١٩٩٦ ودخولها حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٧ ، نجد ان حجم التبادل التجارى بين البلدين قد ارتفع من ٥٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ٧٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة ٣٠٪ . هذا وقد ارتفع عجز الميزان التجاري المصرى مع تركيا من حوالى ١٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى حوالى ٤٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

٢- ان الصادرات المصرية إلى تركيا عام ٢٠٠٥ تتميز بدرجة عالية من التركز حيث تتركز في أربع مجموعات سلعية تمثل حوالى ثلثى اجمالى الصادرات ، وهى : بترول خام حوالى ٢٩٪ من اجمالى الصادرات ، يليها صادرات الأرز ١٩٪ ، الغاز الطبيعى حوالى ٨,٥٪ ، وأخيراً صادرات القطن الخام وتشكل ٦,٦٪ . ومن ثم يتضح ان الصادرات السلعية المصرية لتركيا تتسم بانها مواد أولية حيث تتميز بانخفاض القيمة المضافة ، هذا بينما تتميز الواردات المصرية من تركيا بدرجة عالية من التنوع والتصنيع حيث تتضمن : سلع غذائية زراعية ،

منتجات صناعية مختلفة ، منتجات الصناعات الهندسية والكيماوية ، اجزاء معدنية ، بالاضافة الى الآلات والمعدات وأجهزة النقل .

٣- تتمتع تركيا بميزة نسبية ظاهرية عام ٢٠٠٤ في ست مجموعات سلعية وهى :الملابس الجاهزة (٦,٢٢) ، ألياف نسيج (٤,٤) ، الصناعات الأساسية (١,٩) ، الخضروات والفواكه (١,٤) ، مواد غذائية مصنعة (١,١٥)، معدات ووسائل نقل (١,٠١) .

٤- المجموعات السلعية المشتركة بين البلدين سوف تواجه منافسة شديدة وهى تشمل : الملابس الجاهزة ، الخضروات والفاكهة ، ألياف النسيج .

٥- يجب على مصر توسيع هياكلها الإنتاجية عن طريق التوسع في انتاج المجموعات السلعية ذات المزايا التنافسية وتطوير قطاع صناعة الملابس الجاهزة لمواجهة المنافسة التركية في هذا القطاع .

٦- يوضح مؤشر التماثل للصادرات بين مصر وتركيا مستويا متواضعا نسبياً (حوالى ٢٦,٩٪) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) ، مما يحد من إمكانية الإستفادة من فرص خلق التجارة ، ايضا بالنسبة لتأثير التعريفة الجمركية على خلق التجارة ، نجد ان متوسط التعريفة الجمركية بمصر (٢٨٪) أعلى منه فى تركيا (٤٪) ، فبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة من المتوقع انخفاض اسعار صادرات السلع التركية الى مصر اكثر من اسعار صادرات السلع المصرية لتركيا ، ومن ثم فإن الواردات المصرية من تركيا سوف تكون اعلى من المتوقع زيادته في الصادرات المصرية لتركيا .

وفى الفصل الثالث تم دراسة الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من الأردن وتونس وليبيا .

أولا : الاتفاقية بين مصر والمملكة الأردنية الهاشمية والتى دخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٩٩، وبدراسة حركة التجارة البينية بين مصر والمغرب كذلك تقييم الأداء بعد الاتفاقية اتضح ما يلى :

١- نجد أن الميزان التجارى حقق عجزاً فى عام ٢٠٠٠ بلغ نحو ٨ مليون دولار ، ولكن بدأت نتائج الاتفاقية تجنى ثمارها حيث تحول عجز الميزان التجارى الى فائض بلغ نحو ٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ ، واستمر الفائض خلال الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، حيث بلغ نحو ٦٨ مليون دولار الى أن وصل الى نحو ١٢٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات المصرية بنسبة ١٠٦,٣٪ خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) مما أدى الى استمرار فائض الميزان التجارى لصالح الجانب المصرى .

جدول رقم (١)

الميزان التجارى بين مصر والاردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) (القيمة بالمليون دولار)

بيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	١٩	٢٥	٩٥	٩٧	١٥٧	١٩٦
البترولية	٠	٠	٠	٤١	٨٤	١٠٦
غير البترولية	١٩	٢٥	٩٥	٥٦	٧٣	٩٠
الواردات	٢٧	٢٢	٢٧	٣١	٢٨	٧٢,٦
البترول	١	٠	٠	٠	٠	١٦
غير البترولية	٢٦	٢٢	٢٧	٣١	٢٨	٥٦,٦
الميزان التجارى	-٨	٣	٦٨	٦٦	١٢٩	١٢٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٠

٢- أسفرت النتائج الايجابية للاتفاقية الثنائية بين مصر والأردن على زيادة ملحوظة فى الصادرات المصرية الى الأردن حيث وصلت الى نحو ١٩٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من كلا من المصنوعات المتنوعة ، والسلع الزراعية ، والمنتجات الكيماوية والدوائية بمعدلات نمو بلغت نحو ١٤١٪ ، ٢١٪، ٩٥٪ عن العام السابق على التوالى ٠

٣- تركزت الواردات المصرية من الأردن فى الواردات من المجموعة السلعية من المنتجات الكيماوية والدوائية ، ومواد البناء والمنتجات المعدنية حيث يمثلان نحو ٣٩٪ من اجمالى الواردات المصرية من الأردن فى عام ٢٠٠٥ ٠

٤-حيث تتمتع مصر بمزايا نسبية ظاهرية فى خمس مجموعات سلعية هى : المنسوجات ، الصناعات الغذائية، الملابس الجاهزة، التعدين ، الأغذية الطازجة ، وتشير هذه النتائج الى محدودية الأنشطة الانتاجية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ٠

٥- تتمتع الأردن بمزايا نسبية ظاهرية فى خمسة مجموعات سلعية هى : الكيماويات ، الملابس الجاهزة ، الأغذية المصنعة ، التعدين ، الأغذية الطازجة ٠

٦- تفوقت مصر على الأردن فى المجموعتين السلعتين من التعدين ، والأغذية الطازجة بينما تفوقت الأردن على مصر فى مجموعة الملابس الجاهزة مما يجعل مصر تواجه منافسة شديدة فى هذه المجموعة ٠

٧- يوضح مؤشر التماثل للصادرات بين مصر والاردن عام ٢٠٠٥ أن درجة التماثل بلغت ٣١,٣٪ ، مما يعنى وجود درجة عالية من التنافس بين مصر والأردن بين صادراتها ٠

ثانيا : الاتفاقية بين مصر وتونس والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/٣/١٥ ، بيان التبادل التجارى بين البلدين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) وتقييم أداء الاتفاقية ، تبين أن :

١- تطور الميزان التجارى بين مصر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) حيث حقق الميزان التجارى عجزاً قدره ٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ثم تحسن الميزان التجارى لصالح مصر حيث حقق فائض قدره ٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات بمعدل نمو بلغ ٤٧٪ عن العام السابق .

وبدأت الاتفاقية تجنى ثمارها ، حيث ارتفع فائض الميزان التجارى من نحو ٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ . وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات فى عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١٩ مليون دولار بمعدل ارتفاع نحو ١٢٪ عن العام السابق ، وتصل الصادرات الى نحو ٤٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ١١١٪ عن العام السابق.

ولقد ارتفعت الصادرات غير البترولية من نحو ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، معدل نمو بلغ الضعف ، أما الواردات فلقد انخفضت من نحو ١٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٦ مليون دولار عام ٢٠٠١ بمعدل انخفاض بلغ ٦٪ عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض الواردات غير البترولية.

وواصلت الواردات فى انخفاضها من نحو ١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ وذلك نتيجة انخفاض الواردات غير البترولية ، إلا أنها ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى نحو ١٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ٧٩٪ عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الواردات غير البترولية .

جدول رقم (٢)

الميزان التجارى بين مصر وتونس (القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	١٥	٢٢	١٧	١٩	١٩	٤٠
الصادرات غير البترولية	٧	١٢	١٢	١٣	١٧	٢٦
الصادرات البترولية	٨	١٠	٥	٦	٢	١٤
الواردات	١٧	١	١٢	١٠	٧	١٣
الواردات غير البترولية	١٧	١٦	١٢	١٠	٧	١٣
الواردات البترولية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الميزان التجارى	٢٠٠	٦	٥	٩	١٢	٢٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٢- تتمتع تونس بمزايا نسبية ظاهرية فى خمسة مجموعات سلعية هى : الملابس الجاهزة ، المنتجات الجلدية، المكونات الالكترونية ، المنسوجات الاغذية المصنعة ٠

٣- تفوقت مصر على تونس فى المجموعة السلعية من المنسوجات ، بينما تفوقت تونس على مصر فى مجموعة الملابس الجاهزة مما يجعل مصر تواجه منافسة شديدة فى هذه المجموعة٠

٤- يوضح مؤشر التماثل للصادرات بين مصر وتونس عام ٢٠٠٥ ، ان درجة التماثل بلغت ٢٣,٤٪ ، مما يعنى وجود درجة عالية من التنافس بين مصر وتونس بين صادراتها ٠

ثالثا : الاتفاقية الثنائية بين مصر وليبيا والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩١/٦/١٨ وبيان وتحليل حجم التبادل التجارى بين البلدين وتقييم اداء الاتفاقية توصل البحث الى :

١- نجد أن الميزان التجاري حقق فائضا بلغ نحو ١٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ، واستمر الفائض خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ الى ان وصل الفائض الى ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ وبعد توقيع الاتفاقية الجديدة التى وقعت بين مصر وليبيا في ٢٠٠٣/٨/١٢ والتى تم فيها معالجة القصور في الاتفاقية السابقة تم ارتفاع فائض الميزان التجاري الى ان وصل الى ٧٠ مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الى ان وصلت الى نحو ١١١ مليون دولار معدل نمو ٦١٪ عن العام السابق ، يقابله انخفاض في الواردات من نحو ٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ الى نحو ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ ٥٪ عن العام السابق . بينما انخفض الفائض في عام ٢٠٠٤ حيث وصل الى ٢٧ مليون دولار ، وذلك نتيجة انخفاض الصادرات الى ان وصلت الى نحو ان مليون دولار بمعدل انخفاض بلغ نحو ٣٦٪ عن العام السابق ، وذلك لانخفاض الصادرات غير البترولية ، كما ارتفعت الواردات الى ان وصلت الى نحو ٤٤ مليون دولار بمعدل نمو بلغ نحو ٧٪ عن العام السابق .

ووصل فائض الميزان التجاري الى نحو ٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من نحو ٧١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ١١١٪ عن العام السابق ، كما ارتفعت الواردات من نحو ٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ١٧٠٪ عن العام السابق .

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري بين مصر وليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) (القيمة بالمليون دولار)

بيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	٦٣	٤٦	٦٩	١١١	٧١	١٥٠
البترولية	٦٣	٤٦	٦٧,٦	١١١	٧٠,٥	١٤٧
غير البترولية	٠	٠	١,٤	٠,٢	٠,٥٠	٢
الواردات	٥٣	٤٠	٤٣	٤١	٤٤	١١٩
البترولية	٣٧	٣٢	٤٠	٤١	٤٤	١١٢
غير البترولية	١٦	٨	٣	٠	٠	٧
الميزان التجاري	١٠	٦	٢٦	٧٠	٢٧	٣١

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- تفوقت ليبيا على مصر في المجموعة السلعية من التعدين حيث ارتفع قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة عن نظيره بالنسبة إلى مصر مما يجعلها تواجه منافسة شديدة في هذه المجموعة.

٣- يجب على مصر توسيع هيكلها الإنتاجي عن طريق التوسع في إنتاج المجموعات السلعية ذات المزايا التنافسية ومحاولة تطوير قطاع صناعة الملابس الجاهزة لمواجهة المنافسة الليبية في هذا القطاع.

أما الفصل الأخير فقد تتضمن خلاصة البحث والنتائج وبعض التوصيات ومنها :

١- أهمية اختيار مدخل عملى (*) يتيسر اتباعه للوصول الى الأهداف الواقعية فى الأجلين القصير والمتوسط ، فقد أثبتت التجارب العملية للتكامل العربى أن اسلوب تحرير التبادل التجارى عاجز عن انجاز الاصلاحات الهيكلية المستهدفة فى هذه الدول ، وعن خلق فوائض انتاجية تكون أساسا للتجارة الاقليمية وهذا يعنى أنه لابد من استكمال اجراءات التكامل فى مجال التجارة باجراءات التكامل فى مجالات الانتاج السلعى وخاصة فى مجالى الصناعة والزراعة وتحقيق ترابط عضوى بين قطاعات الإنتاج المختلفة فى دول الاتفاقات.

(*) المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى (الندوة المشتركة بين معهد التخطيط القومى بالقاهرة ببغداد)، القاهرة ، ١٢-١٤ أبريل ١٩٨٨ .

٢- الاهتمام بالمشاريع المشتركة كأداة هامة لتهيئة السبل أمام تكامل اقتصادى عربى على أن يتم تنسيق الخطط وان ينظر للأمر بنظرة ديناميكية تتلاءم مع الطبيعة الحركية للتنمية الاقتصادية ومثل هذه المشاريع المشتركة تؤدى الى تجنب الأزدواج والضياعات بالإضافة الى عوامل التعجيل بالنمو والقضاء التدريجى على فوارق النمو بين البلاد العربية المختلفة — ويؤدى هذا النوع من التنسيق الى ايجاد وتوزيع الروابط الامامية باتجاه السوق والخلفية باتجاه الموارد ، وبالتالى تؤدى الى تحقيق تنويع فعلى في الهيكل الانتاجى بين مصر ودول الاتفاقيات مما يتيح فرصة خلق اطار تكاملى للهيكل الانتاجى التصديرى، والاستعداد لمواجهة المنافسة العالمية من خلال التوزيع السلعى لصادراتها وتقوية مركزها فى النظام الاقتصادى العالمى .

وتنطبق هذه التوصية فى الأجل المتوسط أو الطويل نسبيا ولذلك توصى الدارسة ببعض التوصيات التى يمكن اتباعها بشكل متواز مع ما سبق ذكره ، ومن وجهة النظر قصيرة ومتوسطة الآجل مثل :-

٣- تحرير التجارة بمعدلات أسرع ، وخفض وإلغاء العوائق غير الجمركية والاتفاق على قواعد للمنشأ وفقاً للمعايير الدولية والتخلى عن القوائم السلبية لتحرير التجارة بمعدلات أسرع .

٤- التخفيف من القيود الإدارية والكمية التى تضمنتها القوانين الوطنية التى تتعارض مع إحكام البرنامج التنفيذي الذي اقرته الدول العربية .

٥- منح التسهيلات الكاملة للمؤسسات المساندة للعمل التجارى (المصارف ، شركات التأمين، الاتصالات ، النقل البرى والبحرى

٦- إنشاء مركز تجارى عربى يقوم بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية العربية .

٧- تجارة الخدمات العربية مؤهلة لمزيد من التطور مستقبلاً اعتماداً على القرب الجغرافى بما يخفض التكلفة ، وحدة الثقافة ، النمو المتزايد لحركة الأفراد والسلع ورأس المال العربى ، والتوافق بين التقدم التكنولوجي من قطر لآخر .

٨- مستقبل التجارة العربية البينية رهين بقدرة الدول العربية على تنمية وتوطيد علاقاتها معاً في المجالات المختلفة ، وتعدد دوائر التحرك الاقتصادي البينى خاصة قطاعات الخدمات .